مستخلص وخاتمة

ملخص وخاتمة

حظيت الثروة السمكية بالاهتمام من كافة أجهـزة الدولـة ، واهتمـت وزارة الزراعـة بوضـع استراتيجية قطاعية للنهوض بهذا القطاع واستدامة التنمية فيه، ولقد شهدت التنمية السمكية عصراً مزدهرا بسبب الاستثمارات الكبيرة التي خصصتها الدولة لتنمية هذا القطاع ، تتميز الأسـماك عـن الحيوانـات الأخرى بالآتي :

١. الأسماك من ذوات الدم البارد التي لا تستخدم الغذاء لتوليد الطاقة للحفاظ علي حرارة جـسمها فهـي بالتالي توجه أغلب الغذاء لإنتاج اللحم لذلك تفوقت علي كافة الحيوانات المزرعية في تحويل الطاقـة بمعدلات تحويل كفءEfficient Conversion Ratio حيث بلغت في الأسماك ١:٢ (٢ كجم علف أسماك: ١ كمج لحم حى) بينما لم تصل في الدواجن أو الماشية أو الأغنام إلي هذه النسبة حيث تصل إلي ١:٦ (٦ كيلوجرام علف: ١كجم لحم حى) في الماشية ، وتصل إلي ١:٤ (٤ كيلوجرام علف: ١ كيلوجرام لحم حي) في الأغنام ، وتصل إلي ١:٣ (٣ كيلو علف : ١ كيلو جرام لحـم حـى) فـي الدواجن)[١].

٢. تحتوى لحوم الأسماك علي الأحماض الدهنية عديدة عدم التشبع

Omega 3- Polyunsaturated Fatty Acids (2).

ولقد ثبت علميا أن شعب الاسكيمو وشعب اليابان لا يتعرضون لأمـراض الـسرطانات أو أمـراض الأوعية الدموية والأزمات القلبية مثلما تتعرض شعوب المجتمعات الأخرى التي لا تتخـذ الأسـماك وجبة أساسية في نظامها الغذائي ، كما أن الأحماض الدهنية الغير مشبعة مثل

High Unsaturated Fatty Acids(HUFAC)
Docosohexaenoic Acids (DHA)
Eicosapentnoic Acids (EPA)

قد ثبت أنها تدخل في تركيب أغشية الشبكية في العين وغشاء الجهاز العصبي كما أنها لازمة لنمـو الجنين ونمو الأطفال [٢].

---

(١) المصدر : خالد عبد السلام الشائلي (دكتور) ، الانتاج الحيواني بين اليوم والغد- الكتاب السنوى الثالـث والخمـسون ١٩٨٤،١٩٨٣ ، المجمع المصري الثقافة العلمية – القاهرة.

(٢) Mr.Suzuki " You Eat Fish, You will Have Good Brain "Published By Bestsellers, Tokyo , Japan.

بالرغم من المساحات الكبيرة من المسطحات المائية المتاحة في مصر والتي تقدر بحـوالي ٣ر١٣ مليون فدان وهى حوالي ضعف مساحة الأرض الزراعية المصرية، فإن الإنتاج السمكى الطبيعي منها لا يحقق الاكتفاء الذاتى من لحوم الأسماك وتبلغ الفجوة في الطلب علي الأسماك حوالي ٨ر٢٢%٠ وبالرغم من تحقيق معدلات نمو عاليه في الإنتاج السمكي المحلي إلا أن متوسط الاستهلاك السمكي المحلي ةالذي بلغ عام ٢٠٠٠ حوالي ٩٣٧٠٨٢ طناً قد فاق الإنتاج السمكى المحلى والذي بلغ حوالي ٧٢٤٤٠٧ طناً ٠

وخلافاً للقطاعات الانتاجية الأخرى تتعدد مشاكل الموارد السمكية المحلية وذلك نظراً لأن الأسماك كائن حي تحتاج إلي بيئة مائية نظيفة كي تتكاثر وتنمو وتصلح كغذاء للبـشر ٠ وتتـصارع المـصالح وتتنافس أطراف كثيرة علي الموارد المائية بل وهناك أطراف تسئ للموارد المائية مسببة التلوث في شتى أشكاله لهذه الموارد مما ينتج عنه مرض الأسماك أو تراكم السموم فيها وبالتالي تتسبب في إيذاء آكلي هذه الأسماك وانتشار المرض فيما بينهم٠

وتأتي هذه الدراسة الاقتصادية التحليلية لقطاع الثروة السمكية كى تبحث المشاكل التي يعيشها هـذا القطاع وكافة العوامل المسببة لهذه المشاكل والوقوف علي الحلول الاقتصادية التي تكفل نجـاح بـرامج التنمية المستدامة للموارد السمكية وصولاً في النهاية إلي سد الفجوة بين الطلب والعرض وتحقيق الاكتفاء من احتياجات جمهورية مصر العربية من الأسماك وتوفير الانفاق من النقـد الأجنبـي علـي اسـتيراد الأسماك٠ اعتمدت الدراسة علي أسلوب التحليل الوصفي مع استخدام الأسلوب التحليلي الكمـي بغـرض استنتاج بعض المؤشرات التي يمكن أن تفيد في التوصيف والايصال وتشخيص الوضع القائم مما يسهم في اقتراح الحلول الاقتصادية لمشاكل القطاع ، كما يوضح الرؤية أمام المخططين ومتخذى القـرار لوضـع السياسات المبنية علي أساس علمي من أجل التنمية المستدامة لقطاع الثروة السمكية وقد اعتمدت الدراسة علي البيانات المنشورة وغير المنشورة بالهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية وأكاديميـة البحـث العلمـي والمعهد القومى لعلوم البحار والمصايد ووزارة الموارد المائية والري وبيانات الجهاز المركزى للتعبئـة العامة والإحصاء إلي جانب الدراسات والرسائل العلمية التي كان قطاع الثروة السمكية المحور الأساسى فيها وتقارير منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة كما اعتمدت أيضا علي التقـارير الدوريـة للمشروعات المحلية والأجنبية في مجال الثروة السمكية في مصر والتقارير الفنية والتجارب التي مرت بها الدول المتقدمة الأخرى في هذا المجال٠

وقد عرضت الدراسة الموضوع في ستة أبواب وقد تناول البـاب الأول الاسـتعراض المرجعـى للدراسات السابقة والأبحاث الخاصة بالإنتاج السمكى فى جمهورية مصر العربية والاستهلاك والأبحـاث

الخاصة بالاستهلاك السمكى والتجارة الخارجية وتصنيع الأسماك فى جمهورية مصر العربية . ثم في الباب الثاني تم تناول الإنتاج السمكى العالمي وحالة المخزونات السمكية العالمية وأسباب تعرض هذه المخزونات للاستنفاذ ، كما أن الاتجاه الزمنى العام لتطور إنتاج العالم من الأسماك من المصايد الطبيعية قد أخذ اتجاها تصاعديا ضئيلا خلال فترة الدراسة ١٩٩١-٢٠٠٠ .

وأن قارة آسيا لها المرتبة الأولي في الإنتاج العالمي بكمية إنتاج قدرها ٢ر٦٩ مليون طن وفي المرتبة الثانية أوروبا بكمية إنتاج قدرها ٥ر١٩ مليون طن ثم في المرتبة الثالثة أمريكا الجنوبية بكمية قدرها ٨ر١٧ مليون طن وجاءت أمريكا الشمالية في المرتبة الرابعة بكمية إنتاج قدرها ٦ر٨ مليون طن وأفريقيا بكمية قدرها ٨ر٥ طن ثم أوشانيا بإنتاج قدره ١ر١ مليون طن.

أما أهم الدول المنتجة للأسماك فكانت الصين الشعبية حيث انتجت ٦ر٣٣% من إجمالي إنتاج العالم وتلتها اليابان بنسبة ١ر٥% ثم الاتحاد الروسى بنسبة ٦ر٤% ثم الهند والولايات المتحدة الأمريكية لكل منهما ٥ر٤% ، ٤ر٤% بنفس الترتيب . وبلغ عدد الدول التي تنتج أكثر من مليون طن عدد ١٢ دولة وكان مجموع إنتاجها حوالي ١ر١٨ مليون عدا الصين الشعبية أى بنسبة ٤ر١٥% من حجم الإنتاج العالمي ، وكان موقع مصر بين دول العالم في الإنتاج السمكى في عام ١٩٩٨ بترتيب الخامس والثلاثين بإنتاج حوالي ٥٠٢ ألف طن أى نسبة ٤ر٠% من جملة الإنتاج العالمي. وبلغ جملة الإنتاج البحري لدول جامعة الدول العربية حوالي ٦ر١ مليون طن أى نسبة ٢% من جملة الإنتاج العالمى ، كما تم تناول مصادر الإنتاج السمكى وتطور إنتاجها فى جمهورية مصر العربية وبلغ الإنتاج من المياه الداخلية حوالي ٣٢٠ ألف طن أى نسبة ٤% من جملة إنتاج العالم من مصايد المياه الداخلية الطبيعية، أما الإنتاج من تربية الأحياء المائية البحرية فبلغ ٢٠ ألف طن أى ٢ر% من إجمالي العالم. كما تناول أيضاً تقديرات الاتجاه الزمنى العام لتطور إجمالي الإنتاج في العالم واجمالي الإنتاج في مصر وكافة الموارد السمكية البحرية والبحيريه والنيلية والمزارع السمكية في مصر.

أما حجم واردات العالم فقد بلغ عام ١٩٩٨ حوالي ٥٥ مليار دولار وكان نصيب مصر ٢٣ر% من إجمالي العالم. وبالنسبة لتقدير الاتجاه العام للبحرين المتوسط والأحمر فكانت هناك سمة التشابه بين الموردين حيث كان الاتجاه تصاعديا بمعدل سنوي قدره ٧ر٣ ألف طن ، ٩ر٣ ألف طن في كل من البحر المتوسط والبحر الأحمر علي الترتيب وكانت نسبة التغير عن المتوسط العام لفترة الدراسة حوالي ٨ر٦%،٧% علي الترتيب.

أما مصايد البحيرات الشمالية فكان الاتجاه العام لتطور الإنتاج خلال فترة الدراسة تصاعدى بالنسبة لبحيرات المنزلة والبرلس ومريوط وكان معدل الزيادة السنوى عن المتوسط العام أثناء فترة الدراسة ٥ر١ ألف طن ، و١٧٠ر١ ألف طن ، و ٣٧٦ طن علي الترتيب أما بحيرة ادكو فكان الاتجاه العام تنازلي ومعدل التناقص السنوى عن المتوسط العام – ١٤٧٠ طن وكان الاتجاه العام التنازلي يميز أيضا بحيرات البردويل وقارون وناصر وإنتاج زريعة الأسماك من المصادر الطبيعية . أما القيمة النقدية للإنتاج السمكى فى جمهورية مصر العربية فكان الاتجاه العام تصاعدى .

ثم الباب الثالث الذي يعرض اقتصاديات إنتاج واستهلاك الأسماك فى جمهورية مصر العربية وحجم الفجوة كما يتناول طرق الإنتاج المختلفة للأسماك كالاستزراع السمكى ونشاط تصنيع الأسماك، وكذلك تقدير دوال الإنتاج ودوال الاستهلاك وأيضاً تقدير دالة التكاليف الإنتاجية لعينة المزارع السمكية والتكاليف الإنتاجية الكلية لمنتجات تصنيع الأسماك ، وتناول أيضاً علاقة الطلب على الأسماك بتغير الدخل من واقع بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك (ريف – حضر) ، وتناول إيضاً تقدير حجم الفجوة الغذائية السمكية بين الإنتاج والاستهلاك السمكى السنوى فى مصر ، وكانت تقديرات دالة الإنتاج لعينة المزارع السمكية فى شكلها اللوغاريتمى المزدوج أنه يوجد إمكانية لزيادة الإنتاج من وحدة المساحة (فدان) المستزرعة سمكياً مع زيادة عناصر الإنتاج مثل معدل تخزين الزريعة فى الفدان وكمية التغذية الصناعية والإدارة التى تتقن فن الاستزراع السمكى ، وكان أدنى إنتاج للفدان فى العينة ٧٢٢ كيلوجرام وأعلى إنتاج للفدان ١٦٣٣ كيلوجرام محققة متوسط صافى ربح نحو ٣٢٦٥ أما بالنسبة لنشاط تصنيع الأسماك فإن إجمالى الاستثمارات بالجمهورية تقدر بنحو ٤٣,٩ مليون جنيه ويوظف فيها ٢٦ مشروعاً على محافظات الجمهورية ويعمل بها عدد ٦٤٦ عاملاً وتنتج هذه المشروعات ما قيمته نحو ٤٤ مليون جنيه وبينت مرونة دالة الإنتاج للأسماك المصنعة وجود إمكانية التوسع فى هذه الصناعة ، وبالنسبة لدالة العرض لأهم الأسماك المنتجة وهى البلطى والبورى فقد كانت العلاقات تتوافق مع المنطق الاقتصادى وأن زيادة السعر بالنسبة لأسماك البلطى والبورى تعطى حافزاً للمنتجين على زيادة إنتاجهم وزيادة المعروض من هذه الأصناف فى السوق أما دالة الطلب الداخلى على الأسماك فقد أوضحت التقديرات أن زيادة الأسعار الحقيقة للأسماك بنسبة ١٠% تؤدى إلى انخفاض المتاح للاستلاك الفردى بنسبة ٧,٣% ولم تكن النتيجة معنوية ، وبينت المرونة السعرية لاستهلاك الأسماك أن الأسماك سلعة شبه ضرورية ومرجع ذلك دخول الأسماك المجمدة والأسماك الأخرى الرخيصة مثل أسماك المبروك فى مكون الطلب بنسبة عالية كما جاءت إشارة معامل أسعار اللحوم موجبة ومتفقة مع المنطق الاقتصادى وإن كانت غير معنوية وجاءت

إشارة معامل أسعار الدواجن سالبة وهو ما ينفى أن الدواجن بديل للأسماك وهو ما لا يتفق مع المنطق الاقتصادى . أما بالنسبة للمرونات الطلب الدخلية الكمية والإنفاقية من خلال البيانات المقطعية التى توفرت من بحث ميزانية الدخل والإنفاق لعام ٢٠٠٠/٩٩ من الجهاز المركزى للتعبئى العامة والإحصاء فتشير النتائج إلى أنه توجد زيادة مستمرة فى الاستهلاك القومى من الأسماك حيث ارتفع من نحو ٢٦٦,٧ ألف طن فى عام ١٩٨٤ إلى نحو ٩٣٧,١ ألف طن عام ٢٠٠٠ وبنسبة زيادة قدرها ١٥٥,٥% بمعدل زيادة سنوى يقدر بـ٩,١% وبدراسة متوسط نصيب الفرد من الأسماك سنوياً حسب فئات الإنفاق فى الريف والحضر فقد أظهرت نتائج قياس العلاقة بين استهلاك الأسماك والإنفاق الاستهلاكى السنوى للفرد إلى أن العامل الأساسى هو الدخل فيما يختص بمتوسط نصيب الفرد من الأسماك . ويلغت قيمة المرونة الكمية والإنفاقية للنموذج النصف لوغاريتمى واللوغاريتمى المزدوج بالنسبة للريف ٠,٥٧ و ٠,٧ على الترتيب مما يشير إلى أن الأسماك سلعة شبه ضرورية . كما بلغت قيمة المرونة الكمية والإنفاقية للنموذج النصف لوغاريتمى واللوغاريتمى المزدوج بالنسبة للحضر ٠,٤ و ٠,٨ على الترتيب مما يشير إلى أن الأسماك من السلع شبه الضرورية . وبالنسبة لتقدير حجم الفجوة السمكية الغذائية بين الإنتاج والاستهلاك فى جمهورية مصر العربية أشارة دالة الاتجاه الزمنى العام للفجوة الغذائية السمكية إلى تزايدها من ٤٨ إلف طن عام ١٩٨٤ إلى ٢١٣,٦ ألف طن عام ٢٠٠٠ ، بزيادة بلغت نحو ١٥٦,٦ ألف طن تمثل نحو ١١,٧% ويعزى سبب استمرار الزيادة فى حجم الفجوة الغذائية السمكية إلى الزيادة السنوية المستمرة فى عدد السكان وكذلك ارتفاع مستوى الدخل الفردى حيث يفوق الطلب الكمية المعروضة من الإنتاج السمكى المحلى ويترتب على ذلك اللجوء إلى الاستيراد لسد الفجوة . أما بالنسبة لمتوسط نصيب الفرد بالجنيه من الإنفاق السنوى على الأسماك حسب الحالة التعليمية لرئيس الأسرة فى كل من قطاعى الريف والحضر فقد تبين من تحليل جداول بحث الدخل والإنفاق لعام ٢٠٠٠/١٩٩ أن رئيس الأسرة الحاصل على المؤهل الجامعى يأتى فى المرتبة الأولى من حيث الإنفاق السنوى على الأسماك بأهمية نسبية تصل إلى ١٢٠,٧٣% من المتوسط العام للإنفاق على الأسماك كسلع ويأتى فى المرتبة الثانية رئيس الأسرة الحاصل على مؤهل أعلى من الجامعى بأهمية نسبية تصل إلى ١١٨,٢٤% من المتوسط العام للإنفاق على الأسماك كسلعة فى الريف . أما بالنسبة للحضر فيأتى رئيس الأسرة بالمؤهل الأعلى من الجامعى فى المرتبة الأولى من حالة الإنفاق على الأسماك كسلعة وبأهمية نسبية بلغت ١٦٠,٥٧% من المتوسط العام وجاء فى المرتبة الأخيرة كل من رئيس الأسرة الحاصل على مؤهل متوسط ثم رئيس الأسرة الأمى على الترتيب . أما بالنسبة للأهمية النسبية لمتوسط الإنفاق السنوى للأسرة على الأمساك حسب الحالة العملية لرئيس

الأسرة فى الريف والحضر فإنه فى الريف يأتى رئيس الأسرة صاحب العمل ويديره ويستخدم آخرين فى مرتبة الأولى ويأتى فى المرتبة الأخيرة رئيس الأسرة خارج قوة العمل ، وبالنسبة للحضر فإن رئيس الأسرة صاحب العمل ويدره ويستخدم آخرين فيأتى فى المرتبة الأولى أما فى المرتبة الأخير فيأتى رئيس الأسرة متعطل لم يسبق له العمل . أما بالنسبة لحجم الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك السمكى السنوى فى جمهورية مصر العربية فقد أشارت دالة الاتجاه الزمنى العام للفجوة الغذائية من الأسماك إلى تزايد الفجوة الغذائية بمعدل ١١,٧% سنوياً وأن مرجع استمرار الفجوة الغذائية السمكية هو الزيادة المستمرة فى عدد السكان وكذلك ارتفاع مستوى الدخل الفردى حيث يزداد الطلب عن المعروض من الأسماك من الإنتاج المحلى .

ويعرض الباب الرابع للتجارب المختلفة للدول الأخرى في مجال تنمية الثروة السمكية وأهم الإجراءات والضوابط التي اخذت هذه الدول لمواجهة المشاكل التى تواجه المصايد وكذا المشاكل التى تواجه العاملين في الصيد والعاملين في مجال الاستزراع السمكى وتربية الأحياء المائية ، ومن ثم تم تصنيف هذه المشاكل إلي مجموعتين رئيسيتين، المجموعة الأولي تدور حول ماهية الموارد الطبيعية والمجالات التي يمكن أن تستغل فيها هذه الموارد هل هى مجالات انتاجية أم مجالات الترويح، وانعكاس الاستغلال الترفيهي والسياحي علي هذه الموارد بانكماش وقصور عطائها.

الأمر الثاني يتأتى من جانب الصيادين والمستزرعين للأحياء المائية حيث يتأثر النظام البيئي الحيوى بالممارسات واستخدام تكنولوجيا تؤثر علي الأنظمة البيئية سلباً وبالتالي علي الموضوع الذي في دائرة الاهتمام وهو الأسماك واستدامة الإنتاج السمكى.

تم استعراض في هذا الباب تجارب مختلفة اجرتها المنظمات الدولية وأجرتها الدول في مجالات متعددة محورها الأساسى التأثيرات المختلفة على الإنتاج السمكى أو علي مجتمعات الصيادين أو أثر تطبيق الاتفاقات الدولية في مجال الصيد والتعريف بأهم الظواهر الطبيعية" النينيو" علي الحياة البحرية عامة وعلي الإنتاج السمكى العالمي بوجه خاص.

ومن أهم الموضوعات التي تعرضت لها الرسالة، الدراسة التى اجريت في بحر الشمال وبحر البلطيق علي أسباب نفوق أو موت كثير من أنواع الأسماك، حيث استخدمت أساليب فسيولوجية ونماذج إحصائية في هذه الدراسة وتم اختبار مئات الآلاف من أمعاء المفترسات السمكية. وكانت نتيجة الدراسة أن النفوق عال جدا في الأسماك الصغيرة بسبب الافتراس وأن نسبة النفوق تصل إلي ٦٥% من إجمالي

الأسماك الصغيرة في العام الواحد. وأن استهداف بعض المفترسات بالصيد مثل سمك Whiting وهو مفترس رئيسي في النظام البيئي لهذه المياه سيعود بالفائدة بأن جملة الإنتاج من بحر الشمال سيزداد ، كما يعطى النموذج دلالات علي قيمة الخسارة المحتملة في صغار الأسماك بسبب عامل الافتراس من جانب الأسماك المفترسة.

كما عرض الباب الرابع أيضا لتجربة النهوض بالصناعة السمكية في تايوان وتمكن معهد أبحاث البحار والمصايد التايواني من تفريخ العديد من الأسماك البحرية الفاخرة وزيادة الإنتاج من الاستزراع السمكى وتربية الجمبري بالوسائل العملية والعلمية الحديثة . وأن تايوان لا تفرق بين استغلال المياه العذبة في الاستزراع المائي والنباتي.

وأوضحت تجربة النرويج القواعد التي تهدف إلي المحافظة على الأنواع المستهدفة وشملت هذه التدابير تحديد حد أدنى لفتحات شباك الصيد، وحظر الاحتفاظ علي ظهر السفينة أو إنزال أسماك، تقل عن الحجم الأدني المحدد (الحجم الأدنى للانزال).

أما تجربة كوريا فكانت تستهدف تكوين اسلوب الادارة السليمة التى توائم بين تربية الأحياء المائية دون الاضرار بالبيئة . وتم تطبيق الضوابط التى تهدف إلي التقليل من تلوث البيئة الناجم عن تربية الأحياء المائية وخاصة استخدام الأعلاف منخفضة الفوسفات وإزالة الأسماك النافقة فورا.

وفي تجربة نيجيريا استخدام نظم الإقراض لتنمية المجتمعات السمكية الفقيرة.إذ بالرغم من وجود مؤسسات تقدم القروض لدى المجتمعات المحلية . فقد لاحظ القائم علي الدراسة أن جهد الصيد العام في القطاع محل الدراسة كان محدودا ولا يرجع ذلك إلي نقص المخزونات السمكية، بل إلي الافتقار إلي أدوات الصيد وقد تمكنت جهود التنمية، بفضل ربط مؤسسات الإقراض التقليدية في المجتمع المحلي بمصرف حديث للإقراض ، من الاستفادة من الموارد السمكية المحلية ومساعدة فقراء الصيادين من اقتناء أدوات الصيد وتحسين مستوى معيشتهم بممارسة الصيد في مجتمعات الصيد الصغيرة.

ومن أهم ما عرض له الباب الرابع النتائج المترتبة على ظاهرة النينيو وعلاقتها بمصايد الأسماك، إذ ينجم عن هذه الظاهرة الانتقال السريع من البرودة إلي الدفء وارتفاع درجة الحرارة في المناطق الساحلية في غرب أمريكا الجنوبية مما تسبب ذلك في ضعف حركة التقاء التيارات البحرية وأدى ذلك إلي انخفاض شديد في الكتلة الحيوية الذي أثر بالتالي علي الإنتاج الكلي للأسماك السطحية وغيرها من الأحياء المائية، ويؤدى ذلك إلي حدوث خسائر كبيرة في مصايد الأسماك في تلك المناطق مثلما في دولتى بيرو

وشيلي وتأثر مخزونات أسماك الأنشوجة والسردين وانخفاض الإنتاج من سواحل الدولتين بنسبة تتراوح من ١٠% إلي ٢٠% وهذه نسبة كبيرة إذا ما علمنا أن سواحل بيرو، وشيلي تنتج حوالي ٢٠% من مجموع الإنتاج العالمي من الأسماك ونجم عن ذلك تاثر التجارة الدولية لمسحوق الأسماك إذ أدى نقص الامدادات من شيلي وبيرو إلي زيادة الأسعار . كما عرض الباب الرابع الأهمية النسبية للدول التى تصدر مصر إليها الأسماك خلال الفترة ٢٠٠٢/٢٠٠١ وجاءت لبنان فى المرتبة الأولى واسحوزت على ٢٩,٥% من جملة الصادرات المصرية عام ٢٠٠١ ، وفى عام ٢٠٠٢ كانت السعودية فى المرتبة الأولى حيث استحوزت على ٢٤,٩% من جملة الصادرات المصرية وتلتها قبرص فى المرتبة الثانية بنسبة ١٨% واتضح أن مصر تستحوز على ٠,٧٥% من واردات الأسماك فى السوق اللبنانى و ٠,٩٢% من واردات الأسماك فى السوق القبرصى ٠,٧٧% من السوق التونسى و ٠,١٦% من السوق السعودى وهذا مؤشر على ضعف جهاز التسويق السمكى المصرى فى الترويج للأسماك المصري للتصدير ، وأنه بالإمكان أن تستوعب هذه الأسواق كميات أكثر من الأسماك المصرية المختلفة الأنواع .

ويعرض الباب الخامس مشاكل قطاع الثروة السمكية فى جمهورية مصر العربية والحلول المقترحة لهذه المشاكل ومعظمها مرتبط بنوعية المياه التى تشكل البيئة التي تعيش فيها الأسماك، وتم تقسيم المشاكل فتوجد مشاكل مرتبطة بالبيئة وهى مشاكل التلوث ثم مشاكل النباتات المائية، ومشاكل مرتبطة بالنشاط الانتاجى مثل أساليب استغلال الموارد السمكية في ممارسات الصيد من زيادة عدد سفن وقوارب الصيد عن حاجة المورد السمكى أو منطقة الصيد والممارسات التي تؤثر علي المخزونات السمكية، مما يترتب عليه انخفاض قدرته علي استعاضة عناصره ويحتاج المورد إلي وقت طويل وإدارة واعية لتحقيق استعادة كفاءة تلك المصايد . إلي جانب استخدام أدوات ومعدات وشباك صيد مخالفة لقانون الصيد واستخدام المبيدات والمتفجرات في الصيد كل هذه الممارسات تم التعرض لها والحلول المقترحة كما تم التعرض لمشاكل بحيرات ناصر وقارون والبردويل والمشاكل النوعية التى تواجه كل مورد من هذه الموارد، والحلول المقترحة لهذه المشاكل . وكان الأثر الاقتصادى لتناول اسطول البحر المتوسط بالتنظيم المقترح بتقليل عدد السفن العاملة في هذا البحر بعدد ٥٢١ مركب صيد آلي قياس أى من عدد ٢٦٤١ مركب صيد آلي قياس إلي عدد٢١٢٠ مركب آلى قياس هو توفير ٤ر١٥٨ مليون جنيه ، وبالنسبة للبحر الاحمر يمكن توفير ٩ر٣١١ مليون جنيه إذا ما اتبعت اجراءات التنظيم المقترح بخفض مراكب الصيد الزائدة عن حاجة المصايد والتى تسبب خسارة فادحة واستنزاف للمصايد ٠